

المحتويات

الصفحة

57.....	الفصل الثالث القطاع الزراعي.....
57.....	تمهيد.....
57.....	الناتج الزراعي العربي.....
59.....	العمالة الزراعية.....
59.....	الموارد الطبيعية.....
59.....	الأراضي.....
60.....	الموارد المائية.....
61.....	الأمطار.....
61.....	الموارد المائية السطحية المتاحة.....
62.....	الموارد المائية الجوفية المتاحة.....
62.....	الاستخدام الراهن للموارد المائية.....
63.....	الإنتاج الزراعي.....
64.....	الإنتاج الحيواني.....
66.....	الإنتاج السمكي.....
67.....	الصادرات والواردات الزراعية.....
68.....	الواردات من السلع الغذائية الرئيسية.....
69.....	الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية.....
70.....	الفجوة الغذائية.....
71.....	السياسات الزراعية.....
71.....	مكافحة الفقر.....
73.....	أهم مشاكل تنمية القطاع الزراعي.....
74.....	التقانة الحيوية.....
76.....	الآفاق المستقبلية.....
76.....	التأثيرات المحتملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.....
77.....	التكامل العربي.....
78.....	ملحق (1/3) : الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية.....
78.....	(1990 و1998-2000).....

- ملحق (2/3) : الموارد الأرضية واستخداماتها في الوطن العربي 79
- 79.....(1990-2000)
- ملحق (3/3) : تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية 80
- 80.....(1998-2000)
- ملحق (4/3) : تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي 81
- 81.....(1990 و 2000-1995)
- ملحق (5/3) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية 82
- 82.....(1990 و 2000-1995)
- ملحق (6/3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية 83
- 83.....(1995-1999)
- ملحق (7/3) : صادرات وواردات الدول العربية بالكمية والقيمة من أهم السلع الغذائية والزراعية الرئيسية... 84
- 84.....(1998 و 1999)
- ملحق (8/3) : صادرات وواردات الدول العربية بالكمية والقيمة من الأسماك 85
- 85.....(1991-1995 و 1998 و 1999)
- ملحق (9/3) : الفجوة الغذائية العربية لأهم السلع الغذائية الرئيسية 86
- 86.....(1990 و 1995-1999)

الفصل الثالث القطاع الزراعي*

تمهيد

تعتمد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول العربية بشكل كبير على القطاع الزراعي، حيث يسهم هذا القطاع في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، ويوفر فرص العمل والمعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمات الأخرى المرتبطة بهذا القطاع. كما يسهم القطاع الزراعي في توفير موارد النقد الأجنبي من خلال مساهمته في توفير السلع التصديرية وهو ما يدعم تمويل برامج التنمية.

النتائج الزراعي العربي

تقدر قيمة الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في عام 2000 بحوالي 80.3 مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدره حوالي 0.1 في المائة عن عام 1999. ويقدر معدل نمو الناتج الزراعي بحوالي 3.3 في المائة سنوياً خلال عقد التسعينيات. وبلغت نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 حوالي 11.3 في المائة ولم تتجاوز هذه النسبة 14 في المائة خلال العقد الماضي، الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) النتائج الزراعي العربي 1990 و1998-2000

(مليار دولار)

معدل النمو %	معدل النمو السنوي %	2000	1999	1998	1990	البيان
12.6	4.0	709.0	629.5	586.5	477.4	الناتج المحلي الإجمالي
0.1-	3.3	80.3	80.4	81.0	58.3	الناتج الزراعي
		11.3	12.8	13.8	12.2	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي*

* النسبة إلى الناتج المحلي بسعر السوق.

المصدر: ملحق (1/3).

* ساهمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في إعداد هذا الفصل.

وتتفاوت أهمية القطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي بين الدول العربية، إذ أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تختلف بدرجة كبيرة من دولة إلى أخرى. وتشير تقديرات عام 2000 إلى أن السودان يحتل المقدمة فيما يتعلق بمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبته 34.2 في المائة، يليه العراق 32.1 في المائة، ثم سورية 25.6 في المائة، فموريتانيا 19.5 في المائة، فمصر 15.8 في المائة، واليمن 15.3 في المائة، فالمغرب 12.3 في المائة ومن ثم تونس 12.1 في المائة. وتنخفض درجة أهمية هذا القطاع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ذات الإمكانيات الزراعية المحدودة وتتراوح بين حوالي 0.3 في المائة في الكويت وحوالي 5.4 في المائة في السعودية.

أما فيما يتعلق بالتغيرات التي طرأت على الناتج الزراعي في الدول العربية خلال عام 2000، فقد شهد الناتج الزراعي تحسناً نسبياً بالمقارنة مع عام 1999 في عدد من الدول العربية، حيث سجل ارتفاعاً بلغ نحو 17.6 في المائة في سورية ونحو 11.7 في المائة في اليمن، وارتفع بنسب تراوحت بين 2-5 في المائة في كل من الإمارات، والبحرين، وجيبوتي، وليبيا، ومصر، وعمان، ولم يحدث تغيير يذكر في الناتج الزراعي في كل من العراق ولبنان. في حين أنه سجل تراجعاً في المغرب بنسبة 21.9 في المائة والجزائر بنسبة 12.3 في المائة وفي تونس بنسبة 7.7 في المائة، وفي موريتانيا بنسبة 2.9 في المائة، وفي الأردن 1.2 في المائة والكويت 0.8 في المائة.

ويعود السبب في تحسن الإنتاج الزراعي في عام 2000 إلى ارتفاع المساحة المحصولية في الدول العربية ككل بنسبة 7.5 في المائة، وإلى زيادة مساحة الأراضي المروية بنسبة 7.1 في المائة، بينما يعزى التراجع في الناتج الزراعي في بعض الدول العربية في عام 2000 إلى عدم ملائمة ظروف المناخ فيها ونتيجة لانحباس المطر والجفاف الذي تبعه في تلك الدول العربية كما حدث في المغرب والجزائر وتونس.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية مجتمعة في عام 2000 حوالي 298 دولار أمريكي بالمقارنة مع 305 دولار عام 1999 و315 في عام 1998. ويتفاوت نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية إذ بلغ بالنسبة لعام 2000 حوالي 385 دولار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحوالي 310 دولار في مجموعة الدول العربية ذات الموارد الزراعية الجيدة⁽¹⁾ ذات الكثافة السكانية العالية، وحوالي 177 دولار في الدول العربية الأخرى⁽²⁾، الملحق (1/3).

(1) مصر، المغرب، تونس، الجزائر، سورية، العراق، والسودان.

(2) الأردن، لبنان، ليبيا، اليمن، جيبوتي، وموريتانيا.

العمالة الزراعية

يستوعب القطاع الزراعي العربي حوالي 27.4 مليون فرد من القوى العاملة أي ما يعادل نحو 30.6 في المائة من مجموع القوى العاملة الكلية لعام 1999. ويعتبر الصومال والسودان وموريتانيا واليمن وعمان والمغرب من أعلى الدول العربية في نسبة القوى العاملة الزراعية، حيث بلغت في عام 1999 في الصومال حوالي 72 في المائة وفي السودان حوالي 62 في المائة، وفي كل من موريتانيا واليمن 53 في المائة، وفي عُمان حوالي 40 في المائة وفي المغرب حوالي 37 في المائة. تليها باقي الدول العربية التي تعتمد بصفة أساسية على الزراعة، مثل مصر التي بلغت نسبة العمالة الزراعية فيها حوالي 30 في المائة، وسورية حوالي 28 في المائة، وتونس والجزائر حوالي 25 في المائة. كما بلغت هذه النسبة في الأردن حوالي 12 في المائة وحوالي 11 في المائة في كل من السعودية والعراق، وبنسب أقل تراوحت ما بين 6 في المائة و1 في المائة في كل من لبنان وليبيا والإمارات وقطر والكويت والبحرين، ملحق (13/2).

الموارد الطبيعية

الأراضي

تبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية حوالي 1402 مليون هكتار، ولا تتجاوز مساحة الأراضي القابلة للزراعة حوالي 197 مليون هكتار، أي نحو 14.1 في المائة من المساحة الكلية للدول العربية. وتقدر مساحة الأراضي الزراعية في عام 2000 بحوالي 70 مليون هكتار، مقارنة بحوالي 67 مليون هكتار في عام 1999، أي بزيادة تقدر بنحو 4.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وتعكس هذه الزيادة اتجاه السياسات الزراعية في معظم الدول العربية نحو التوسع الأفقي واستغلال المزيد من المساحات المتاحة الصالحة للزراعة، ملحق (2/3).

وقد شهد النصف الثاني من عقد التسعينيات زيادة في مساحة الزراعات المستديمة من حوالي 6.5 مليون هكتار في عام 1995 إلى حوالي 7.1 مليون هكتار في عام 2000، وزيادة في مساحة الزراعات الموسمية المروية من حوالي 10.3 مليون هكتار في عام 1995 إلى حوالي 11.1 مليون هكتار خلال عام 2000. بينما انخفضت مساحة الزراعات الموسمية المطرية من 35.3 مليون هكتار في عام 1995 إلى حوالي 33.3 مليون هكتار في عام 2000.

وتشير اتجاهات التطور في الموارد الأرضية واستخداماتها في الدول العربية أن مساحة الأراضي الزراعية المروية قد زادت في عام 2000 بنسبة 7.1 في المائة، مقارنة مع العام السابق، وهي أهم زيادة تسجل منذ عام 1992 ويعزى ذلك إلى زيادة الموارد المائية المتاحة للري المنتظم. كذلك سجلت مساحة أراضي الزراعة المطرية عام 2000 زيادة طفيفة قدرها 0.8 في المائة عما كانت عليه في عام 1999، نظراً لقلّة سقوط الأمطار وتذبذبها خلال العام، وهي بشكل عام عرضة للتقلبات من عام إلى آخر بلا نمط واضح للزيادة أو الانخفاض.

ويلاحظ من البيانات المتاحة أن المساحات المتروكة، وغير المستغلة عملياً، من الأراضي المصنفة على أنها أراضي زراعية قد زادت خلال التسعينيات من حوالي 9.3 مليون هكتار عام 1990 إلى 16.8 مليون هكتار في عام 1999 وحوالي 18.6 مليون هكتار في عام 2000، أي بزيادة قدرها 10.7 في المائة عما كانت عليه في العام السابق. وهذه الأراضي الزراعية لا تزرع لأسباب مختلفة، كأن تترك للراحة لبعض الوقت أو لعدم كفاية مصادر مياه الري، أو لوجود مشاكل فنية طارئة كالغمر بمياه الفيضانات والسيول أو غيرها من المشاكل الأخرى.

وتقدر مساحة الغابات في عام 2000 بحوالي 100 مليون هكتار، أي بزيادة قدرها حوالي 9 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وتتركز معظم الغابات في كل من السودان، الصومال، والمغرب، وتشكل مجتمعة ما مجموعه حوالي 88 في المائة من المجموع الكلي لمساحة الغابات في الدول العربية. أما بالنسبة لمساحة المراعي في عام 2000 فتقدر بحوالي 350 مليون هكتار، أي بزيادة قدرها حوالي 3 في المائة عما كانت عليه في عام 1999. وتتركز معظم المراعي في كل من السعودية، والصومال، والسودان والجزائر، حيث بلغت مساحاتها حوالي 83 في المائة من المساحة الإجمالية. وترتبط مساحة المراعي بالأحوال المطرية وتقلباتها، وعوامل التدهور التي تواجهها تلك المراعي بالإضافة إلى جهود الصيانة وإعادة التأهيل والتنمية الموجهة لها.

ويتضح من معطيات الموارد الأرضية الزراعية العربية السابق ذكرها أن إمكانات التوسع في استغلال الصالح منها مرهون إلى حد بعيد بتوفر الموارد المائية من مختلف المصادر. الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود لتنمية الموارد المائية، وترشيد استخداماتها الزراعية، لضمان التوسع في المساحة الزراعية الكلية.

الموارد المائية

تعد المنطقة العربية من أفقر مناطق العالم في الموارد المائية، حيث يقع حوالي 80 في المائة من أراضي الدول العربية في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة، ويمثل الوطن العربي حوالي 10.2 في المائة من مساحة العالم ونحو 5 في المائة من سكانه إلا أن موارده المائية تمثل ما يقرب من 0.5 في المائة فقط من المياه العالمية المتجددة. ولا يتعدى معدل نصيب الفرد حالياً من الموارد المائية المتاحة حوالي 1000 متر مكعب في السنة، بالمقارنة مع حوالي 7000 متر مكعب في السنة معدل نصيب الفرد على نطاق العالم ككل، في حين أن نصيب الفرد في آسيا يقدر بحوالي 5600 متر مكعب في السنة، ونصيب الفرد في أفريقيا يقدر بحوالي 3200 متر مكعب في السنة، وهما القارتان اللتان تضمان الدول العربية. وتشير الدلائل إلى ظهور ملامح مشكلة العجز المائي في بعض الدول العربية، وأنها سوف تظهر في بقية الدول على فترات متقاربة ما لم يتم وضع سياسات واتخاذ ترتيبات وإنجاز مشاريع وتطبيق تقنيات تؤدي إلى تغيير المعطيات القائمة.

ويتوقع في ضوء المعطيات القائمة أن ينخفض معدل نصيب الفرد إلى 460 متر مكعب في السنة، في عام 2025 وأن تصبح 13 دولة عربية تحت خط الفقر المائي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول العربية مهددة بتناقص كميات المياه التي

ترد إليها من الخارج، والتي تمثل حوالي نصف كميات المياه المتاحة، وتشمل المياه الواردة عبر نهر النيل ونهري دجلة والفرات ونهر السنغال.

وتقدر جملة الموارد المائية المتاحة (المتجددة) في الدول العربية بحوالي 265 مليار متر مكعب في السنة، ملحق (1/5)، منها حوالي 230 مليار متر مكعب مياه سطحية، وحوالي 35 مليار متر مكعب مياه جوفية. كما يتم إعادة استخدام المياه العادمة من الصناعة والزراعة والصرف الصحي، بالإضافة إلى تحلية المياه المالحة.

الأمطار

يعد الهطول المطري المصدر الرئيسي للمياه السطحية والجوفية في الدول العربية بما فيها المياه المشتركة. ويقدر إجمالي حجم الهطول المطري الذي يتساقط على الأراضي العربية بحوالي 2282 مليار متر مكعب في السنة. وتحليل هذا السقوط يتبين أن حوالي 15 في المائة من هذه المياه تسقط في حوالي 66-70 في المائة من الأراضي العربية، وهي التي تتلقى حوالي 155 ملم/سنة من المياه، وهي أراضي غير مؤهلة لأي زراعات بعلية. ويسقط حوالي 19 في المائة من الأمطار على مناطق تمثل نحو 11-18 في المائة من الأراضي العربية بمعدل 155-300 ملم/سنة، وهذه أراضي للمراعي الطبيعية والإنتاج الحيواني وبعض المحاصيل البعلية. أما بقية الهطول المطري والذي يبلغ حوالي 66 في المائة، فإنه يتساقط على حوالي 16-19 في المائة من الأراضي العربية، وبمعدل هطول أكثر من 300 ملم/سنة، وهي مناطق أكثر استقراراً زراعياً. ويتسم الهطول المطري في الدول العربية بالتذبذب الشديد في معدلات الهطول من سنة إلى أخرى، وما يترتب على ذلك إما من موجات الجفاف التي تؤدي إلى تقلبات كبيرة في إنتاج الغذاء، أو من حدوث الفيضانات المدمرة في بعض الأحيان وما تسببه من آثار بيئية ضارة.

الموارد المائية السطحية المتاحة

تقدر هذه المياه بحوالي 230 مليار متر مكعب في السنة في المتوسط، وتتسم بأن أكثر من 50 في المائة منها يأتي من خارج الدول العربية. وتشمل الأنهار المشتركة نهر النيل، ونهري دجلة والفرات ونهري شيبلي وجوبا ونهر السنغال. وتتنوع المياه العربية الطبيعية بنسبة 37 في المائة في إقليم المشرق العربي⁽³⁾، وحوالي 4.8 في المائة في شبه الجزيرة العربية⁽⁴⁾، وحوالي 38.5 في المائة في الإقليم الأوسط⁽⁵⁾، وحوالي 19.7 في المائة في المغرب العربي⁽⁶⁾. وقد صدر عن

(3) المشرق: الأردن، سورية، لبنان والعراق وفلسطين.

(4) شبه الجزيرة العربية: اليمن، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(5) الإقليم الأوسط: مصر، السودان، الصومال وجيبوتي.

(6) لمغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا.

المؤتمر الوزاري العربي الأول لوزراء الزراعة والمياه في القاهرة عام 1997 إعلان القاهرة حول مبادئ التعاون في عدد من المجالات ومن أهمها المياه.

الموارد المائية الجوفية المتاحة

تتوزع هذه الموارد على أحواض مائية جوفية كبيرة، بعضها مشترك بين الدول العربية ودول الجوار. ويقدر الحجم الكلي للمخزون الجوفي حسب التقديرات المتاحة للمنطقة بحوالي 7733 مليار متر مكعب، في حين أن التغذية السنوية لهذه الأحواض تقدر بحوالي 42 مليار متر مكعب في السنة، وال متاح منها لا يتعدى 35 مليار متر مكعب في السنة. ومن أهم ما تواجهه المياه الجوفية السحب الدائم من الخزانات بما يزيد عن التغذية السنوية، ويؤدي هذا الاستخدام الجائر إلى استنزاف البعض منها. ويترتب على ذلك آثار سلبية اقتصادية وبيئية تتمثل في رفع تكلفة الإنتاج بسبب هبوط المناسيب، وتدهور نوعية المياه وازدياد ملوحتها بسبب دخول مياه البحر أو مياه الأحواض المالحة القريبة.

الاستخدام الراهن للموارد المائية

تبلغ جملة الاستخدامات المائية في الدول العربية حالياً حوالي 190.7 مليار متر مكعب في السنة، وهي تمثل حوالي 72 في المائة من جملة المياه المتاحة، ويستخدم منها حوالي 87 في المائة للزراعة، و8 في المائة للاستخدامات المنزلية، و5 في المائة للاستخدامات الصناعية، مما يظهر أهمية ترشيد استخدام المياه واستعمال التقنيات المتطورة في القطاع الزراعي، ملحق (1/5).

وتقدر جملة الاستخدامات المائية في الزراعة العربية بحوالي 166.5 مليار متر مكعب في السنة، منها حوالي 157 مليار متر مكعب في السنة في الري السطحي، وتبلغ كفاءة هذا النظام حوالي 38 في المائة وبفاقد مائي يقدر بحوالي 91 مليار متر مكعب في السنة. وتقدر المساحة المشمولة بالري السطحي التقليدي في الدول العربية بحوالي 85 في المائة من جملة المساحة المروية. ونظراً لمحدودية موارد المياه، وسعيًا لرفع كفاءة استخداماتها، فقد تطورت واتسعت طرق الري الحديثة بالمقارنة مع ارتفاع كفاءة استخداماتها للمياه بالري السطحي، ووصلت المساحات المروية بالطرق الحديثة حالياً إلى نحو 2.5 مليون هكتار. وتقدر بعض الدراسات أن تحسين كفاءة الاستخدام إلى مستوى 70 في المائة سوف تؤدي إلى توفير حوالي 40 مليار متر مكعب في السنة من المياه، أي حوالي ربع الكمية المستخدمة في الزراعة.

لا يغطي الإنتاج الزراعي العربي إلا حوالي نصف الاحتياجات من الغذاء والباقي يستورد من الخارج، يبلغ نصفه من الحبوب، ويقدر العجز المائي اللازم لإنتاج هذا الغذاء محلياً بحوالي 50 مليار متر مكعب في السنة. وفي ظل العجز المائي المتوقع في العقود القادمة بسبب محدودية الموارد المائية وقلة استغلالها، يتوقع أن يبلغ العجز حوالي 310 مليار متر مكعب عام 2025، أي حوالي ضعف إجمالي الكميات المستغلة حالياً في الزراعة. ويجسد العجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء أزمة المياه في الدول العربية مستقبلاً.

وللحد من تأثير ذلك لابد من رفع كفاءة شبكات الري وترشيد استخدام المياه وخاصة في الزراعة، والتوسع في إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة، واستخدام مياه التحلية لتلبية احتياجات مياه الشرب، والعمل على تثبيت حقوق الدول العربية في مياه الأنهار المشتركة مع الدول المجاورة. وفي الوقت ذاته، لابد من الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاقتصادي للمياه لرفع كفاءة استخدامها والنظر في التخلي عن إنتاج المحاصيل الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، واستبدالها بالمحاصيل ذات القيمة العالية والتي تستهلك كمية أقل من المياه. ويدخل في هذا الإطار سياسات استرداد تكلفة إنتاج وتوزيع المياه بما يؤمن توفير موارد مالية لعمليات التطوير والتشغيل والصيانة، ويؤثر إيجابيا في اتجاه ترشيد استخدامات المياه.

الإنتاج الزراعي

تشير التقديرات الأولية إلى أن الإنتاج الزراعي قد ارتفع بنسبة 3.3 في المائة في عام 2000 بسبب زيادة المساحة المحصولية بنسبة 7.5 في المائة. فقد زاد إنتاج الحبوب بحوالي 11.4 في المائة كنتيجة لزيادة المساحة بحوالي 9.5 في المائة. ومن بين مجموعة الحبوب زاد إنتاج القمح في العام ذاته بنسبة 9.7 في المائة نتيجة لزيادة المساحة بحوالي 5.8 في المائة. وارتفع إنتاج الشعير أيضاً بنسبة تبلغ حوالي 18 في المائة بالرغم من انخفاض المساحة المحصولية بحوالي 6 في المائة. وكذلك زاد إنتاج كل من الأرز والذرة الشامية، والذرة الرفيعة والدخن التي زادت بنسبة تبلغ حوالي 36 في المائة. وكذلك زادت مساحات محاصيل الدرنيات وارتفع إنتاجها بحوالي 10 في المائة ومنها البطاطس التي زادت بحوالي نفس النسبة، والبقوليات بحوالي 9.4 في المائة. وكذلك زاد إنتاج كل من محاصيل البذور الزيتية والألياف وقصب السكر. وترجع هذه الزيادة إلى التحسن في إنتاجية بعض هذه المحاصيل، وزيادة جملة المساحات المخصصة لها. وانخفض إنتاج الخضروات بنسبة حوالي 5 في المائة عن عام 1999، مع زيادة المساحة المحصولية بنسبة حوالي 3 في المائة، جدول (2)، شكل (1)، وملحق (3/3).

جدول رقم (2)
نسبة التغير في الإنتاج الزراعي عام 2000
مقارنة بعام 1999

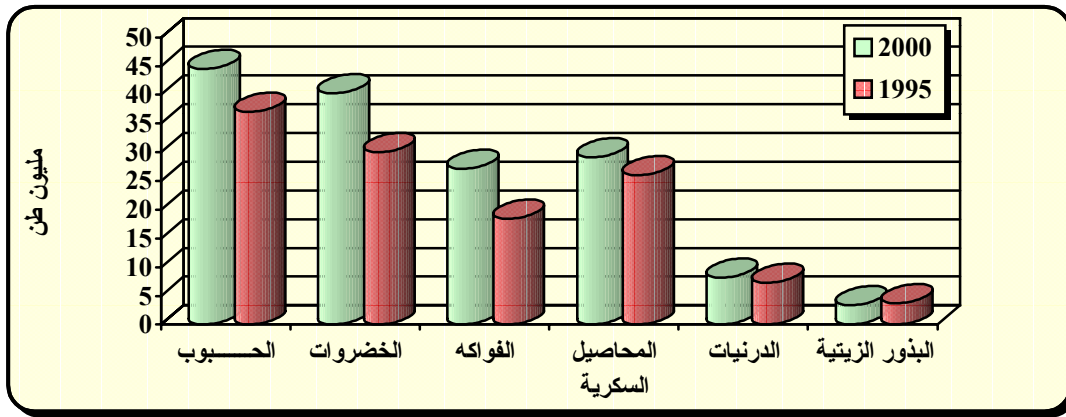
(نسب مئوية)							
السلعة	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	السلعة	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	11.4	9.5	1.7	الخضار	5.1-	2.8	7.7-
القمح	9.7	5.8	3.7	الفواكه	8.2
الدرنيات	9.7	1.5	8.1	الألياف	11.2	5.2	5.7
البقوليات	9.4	2.9-	12.7	المحاصيل السكرية	2.8-	5.3-	2.6
البذور الزيتية	7.2	1.6	5.5				

المصدر: ملحق (3/3).

... = غير متوفر

وفيما يتصل بإنتاجية الهكتار للمحاصيل الرئيسية، فقد بدأت تظهر بعض مؤشرات تحسن الإنتاجية في عدد من المحاصيل، وبالرغم من انخفاض إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية بسبب عدم مواتة الظروف المناخية في بعض الدول العربية، ونتيجة لجهود الدول العربية في مجال زيادة إنتاجية المحاصيل عن طريق التوسع في استخدام التقانات الحديثة وتوفير مدخلات الإنتاج المناسبة، إضافة إلى تطوير الخدمات الزراعية المساندة.

شكل (1) : تطور الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية لعامي 1995 و 2000



إن تطوير القطاع الزراعي يمكن أن يتحقق من خلال التوسع الرأسي في الزراعة المطرية، واستخدام وسائل الري الحديثة، والتوسع في استصلاح الأراضي الزراعية، والبحث عن موارد مائية جديدة، والتركيز على المشروعات التي تقلل الهدر من المياه المستخدمة، وتحسين الخدمات الزراعية، ورفع كفاءة عمليات النقل والتخزين والتسويق، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات للقطاع الخاص وزيادة دوره في مجالي الإنتاج والتسويق الزراعيين. وكذلك دعم برامج ومشاريع التنمية الريفية المتكاملة لرفع المستوى المعيشي للمزارعين، والاهتمام بصغارهم بتوفير التمويل اللازم لهم بما يساعد على الحد من الفقر، والهجرة الداخلية.

الإنتاج الحيواني

شهدت الثروة الحيوانية تطورات موجبة حسب تقديرات عام 2000، حيث تزايد عدد الأبقار والجاموس بنسبة ضئيلة بلغت حوالي 1.3 في المائة عما كانت عليه في 1999، وزاد عدد الأغنام والماعز بنسبة 5.9 في المائة، والإبل بنسبة 1.5 في المائة. وزاد في الوقت نفسه إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 6.3 في المائة، وزاد إنتاج الألبان ومنتجاتها بنسبة 4.1 في المائة، في حين قل إنتاج اللحوم البيضاء بنسبة حوالي 4.8 في المائة، وانخفض إنتاج البيض بنسبة حوالي 6.8 في المائة، ملحق (4/3). وقد تركز إنتاج اللحوم الحمراء في السودان بنسبة تقدر بحوالي 43.4 في المائة، ويليه الجزائر

بنسبة 9.1 في المائة، وبنسبة أقل في المغرب ومصر. كما تركز إنتاج الألبان في السودان بنسبة حوالي 34 في المائة، ويليه مصر بنسبة حوالي 19 في المائة، وبنسبة أقل في كل من الجزائر والصومال وسورية والمغرب وتونس والعراق.

مشروعات التنمية الريفية المتكاملة (تجربة تونس)

حيث أن الفقر ظاهرة ريفية في معظمها، فقد اتبع أسلوب التنمية الريفية المتكاملة لضمان الحصول على الخدمات ومصادر التمويل للمناطق المحتاجة. وفي هذا السياق تم تنفيذ مشاريع تهدف إلى إحداث تنمية ريفية متكاملة في عدد من الدول العربية. ويعتبر مشروع التنمية الريفية المتكاملة في تونس مشروعاً رائداً في هذا المجال، استفاد منه عدد كبير من سكان الريف. وهدف إلى زيادة دخل سكان الريف في المناطق الأكثر فقراً وتحسين ظروف معيشتهم وتخفيف الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الريف والمدن عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وزيادة الإنتاج وإيجاد فرص العمل. وتشمل مكونات هذا المشروع تطوير الزراعة المرورية والإنتاج الحيواني والسمكي، وتحسين المراعي وتوفير المياه وتحسين المرافق العامة والخدمات الصحية والاجتماعية وغيرها.

وقد بلغت تكاليف المشروع الإجمالية حوالي 400 مليون دولار، واستغرق تنفيذه حوالي ست سنوات (1988-1993). وأهم إنجازات المشروع هي: حفر وتجهيز 4500 بئر سطحية و124 بئر عميقة، ووضع 5000 هكتار تحت الري المستديم، وزراعة حوالي 48 ألف هكتار بالأشجار المثمرة، وحماية حوالي 60 ألف هكتار من الأراضي الزراعية من الانجراف والتصحر، وتطوير حوالي 63 ألف هكتار من المراعي، وإنشاء حوالي 1700 كم من الطرق الريفية، وإيصال الكهرباء إلى حوالي 16 ألف عائلة ريفية، ومياه الشرب إلى حوالي 15 ألف أسرة، وتوفير مساكن لحوالي 6800 أسرة، ومنح القروض إلى حوالي 500 صياد و1700 حرفي لاقتناء التجهيزات اللازمة لمزاولة أنشطتهم. وقد حقق المشروع زيادة في دخول المستفيدين بلغت حوالي 25 في المائة بالأسعار الثابتة لعام 1990. وقد أثبت هذا النوع من المشاريع نجاحه في الوصول إلى عمق المشكلة في الريف ومعالجتها بأسلوب علمي ونهج سليم وبشكل جذري. ويجري حالياً تنفيذ المراحل المتقدمة من المشروع، وفي الوقت ذاته يتم تنفيذ مشاريع طموحة مشابهة في دول عربية أخرى.

وتتركز الثروة الحيوانية في عدد قليل من الدول العربية، حيث يحظى السودان بحوالي 69 في المائة من الأبقار، وبنسب أقل في كل من مصر والمغرب والجزائر وموريتانيا والصومال واليمن وسورية. ويتركز الجاموس في مصر بنسبة 98 في المائة، بينما تتوزع الأغنام بين السودان بنسبة 29 في المائة، والجزائر 12 في المائة، والمغرب 11 في المائة، وسورية 10 في المائة، وبنسب أقل في موريتانيا والسعودية. ويتوزع الماعز بين السودان بنسبة 44 في المائة والصومال 15 في المائة، وبنسب أقل في كل من السعودية والمغرب وموريتانيا والجزائر ومصر.

وتتسم أساليب تربية الثروة الحيوانية في الدول العربية بالتباين ما بين دولة وأخرى، من حيث المستوى التقني، حيث تغلب الطرق التقليدية على تربية المواشي في الدول ذات الموارد الحيوانية الجيدة. ويعتمد في هذه الدول على تغذية القطعان في المراعي الطبيعية، التي تتعرض للتدهور أحياناً بسبب الظروف المناخية من قلة الأمطار وارتفاع الحرارة والرعي الجائر. وفي المقابل يتبع عدد قليل من الدول العربية، ذات موارد الثروة الحيوانية المحدودة، أساليب التربية الحديثة المتمثلة في المزارع حسنة التجهيز للتغذية والرعاية البيطرية والوقاية من تأثيرات الطقس غير الملائم.

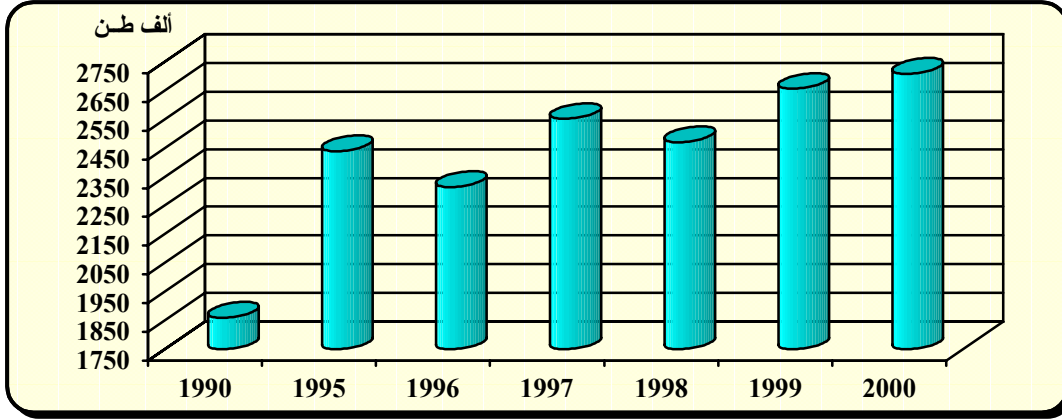
وبشكل عام تعتبر مستويات إنتاج الثروة الحيوانية في الدول العربية متدنية وعاجزة عن تلبية الطلب المحلي، ويعود ذلك إلى قلة كفاءة طرق ووسائل الإنتاج والتصنيع. وتتمثل وسائل زيادة الإنتاج الحيواني في تحسين الظروف البيئية للقطعان وزيادة نسبة الإخصاب بتحسين التراكيب الوراثية للأصناف المحلية، وإكثار الأصناف ذات المردودية العالية والتي تتحمل الظروف المحلية السائدة، واستخدام التقنيات الحديثة في التربية والإنتاج والتصنيع. وكذلك الاهتمام بالمراعي الطبيعية وتنظيم استغلالها وحمايتها من التدهور، والاهتمام بالخدمات الإرشادية والبحوث. وكذلك العمل على توطین مربی المواشي في المناطق التي تتوفر فيها خدمات التعليم والصحة والأراضي الزراعية والرعية، والاهتمام بتقديم التسهيلات الائتمانية لمربي المواشي، إضافة إلى تحرير أسعار المواشي.

الإنتاج السمكي

يفوق إنتاج الأسماك في الدول العربية ما يستهلك منها، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك لعام 1999 حوالي 108 في المائة مقارنة بحوالي 102 في المائة في عام 1998. وتمتلك الدول العربية عدة مصادر للأسماك، من السواحل التي يبلغ طولها حوالي 23 ألف كيلومتر، ومن الأنهار العذبة التي يبلغ طولها حوالي 17 ألف كيلومتر، بالإضافة إلى الخزانات والسدود التي تقدر مساحتها بحوالي 2.5 مليون هكتار، والمستنقعات التي تغطي حوالي 7 مليون هكتار. ويقدر إنتاج الأسماك في الدول العربية عام 2000 بحوالي 2.7 مليون طن، أي بمعدل زيادة تقدر بنحو 2 في المائة عن العام السابق، ولا يمثل هذا الإنتاج سوى حوالي نصف الإمكانيات الإنتاجية العربية.

وتعتبر المغرب وموريتانيا ومصر من الدول ذات الإمكانيات الإنتاجية المرتفعة، حيث يقدر مجموع إنتاجها في عام 2000 بحوالي 70 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي. وتعتبر عُمان، والإمارات، وتونس، والجزائر، واليمن من الدول العربية ذات الإنتاج المتوسط، ويبلغ مجموع إنتاجها حوالي 20.3 في المائة من الإنتاج العربي. شكل (2)، والملحق (5/3).

شكل (2): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية
1990 و 1995 - 2000



ويعزى ضعف الإنتاج السمكي في الدول العربية بالمقارنة مع الإمكانيات المتاحة إلى عدة عوامل من أهمها تخلف أساليب الصيد ومحدودية إمكانيات الصيادين، وضعف البنية التحتية، وقلة الاستثمارات، ونقص الخبرات والإمكانيات الفنية. ويتطلب تطوير هذا القطاع جذب المستثمرين لإقامة مشاريع للصيد والاستزراع السمكي، والاستفادة من الأبحاث التطبيقية والتوسع فيها، وإدخال أصناف ذات إنتاجية عالية، وتدريب العاملين في مجال الصيد، وزيادة قدرات التخزين والتسويق، وتشجيع قيام الصناعات السمكية، وحفظ حقوق الدول العربية في مصائدنا.

الصادرات والواردات الزراعية

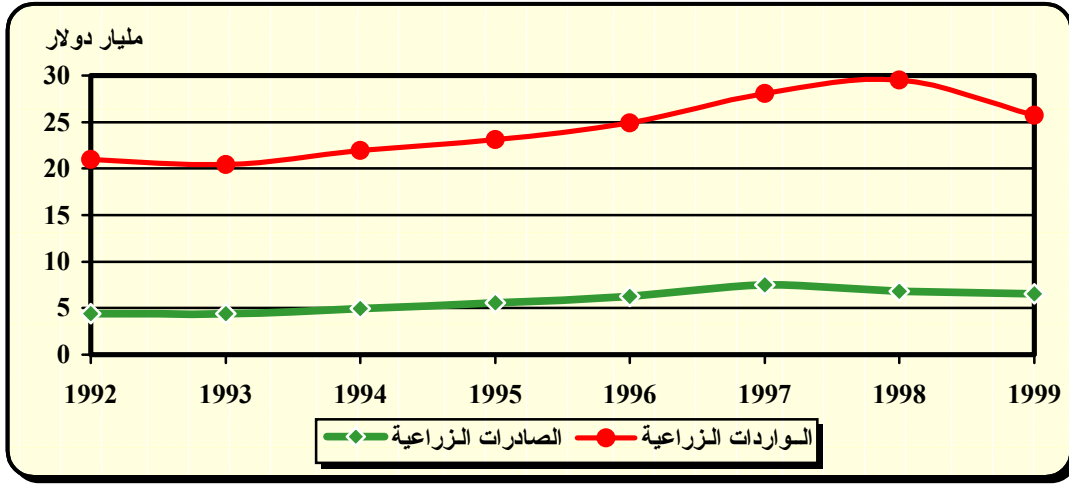
انخفضت قيمة الصادرات الزراعية في الدول العربية خلال عام 1999 بنسبة 3.7 في المائة مقارنة بالعام السابق حيث بلغت حوالي 6.5 مليار دولار، منها نحو 78 في المائة خاصة بصادرات السلع الغذائية الرئيسية، وعموماً فإن معدل النمو السنوي للصادرات الزراعية العربية خلال الفترة 1995-1999 بلغ 3.9 في المائة. وبلغت أعلى نسبة زيادة خلال هذه الفترة في سورية إذ بلغت حوالي 38 في المائة، تلتها الكويت حوالي 24 في المائة، ثم تونس حوالي 15 في المائة، وبنسب أقل في باقي الدول العربية، في حين تراجع الصادرات في كل من الأردن والجزائر والسعودية والسودان والصومال وقطر ولبنان وموريتانيا واليمن.

وتتباين قيمة الصادرات الزراعية بين الدول العربية تبعاً لتفاوت إمكانيات الإنتاج الزراعي، ومستويات الدخل فيما بينها، وتساهم الدول العربية ذات الإمكانيات التصديرية مثل تونس، والمغرب وسورية ومصر والسعودية والسودان بحوالي 69 في المائة من قيمة الصادرات الزراعية العربية.

وأما الواردات الزراعية العربية والتي تعتبر الأغذية أهم مكوناتها، فيلاحظ بطؤ معدلات زيادتها في السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات، وقد انخفضت قيمتها خلال عام 1999 بنسبة 7.4 في المائة مقارنة مع العام السابق، وبلغت قيمتها حوالي

25.8 مليار دولار ثلاثة أرباعها من السلع الغذائية الرئيسية. ويعزى تباطؤ نمو الواردات الزراعية خلال السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات إلى السياسات الإصلاحية التي تضمنت تقليص الدعم المباشر للسلع الغذائية، وارتفاع مستويات أسعارها نتيجة تحرير تلك الأسعار والتخلي عن سياسات التسعير الجبري لها. هذا بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك وتحسين نظم التسويق للحد من الفاقد والتالف سواء في مراحل الإنتاج أو ما بعد الحصاد. وترتب على كل ذلك تقلص العجز في الميزان التجاري الزراعي، إذ انخفض من حوالي 22.8 مليار دولار في عام 1998 إلى حوالي 19.2 مليار دولار في عام 1999، وتحسنت في المقابل نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من حوالي 23 في المائة عام 1998 إلى حوالي 25.4 في المائة في عام 1999، شكل (3)، وملحق (6/3).

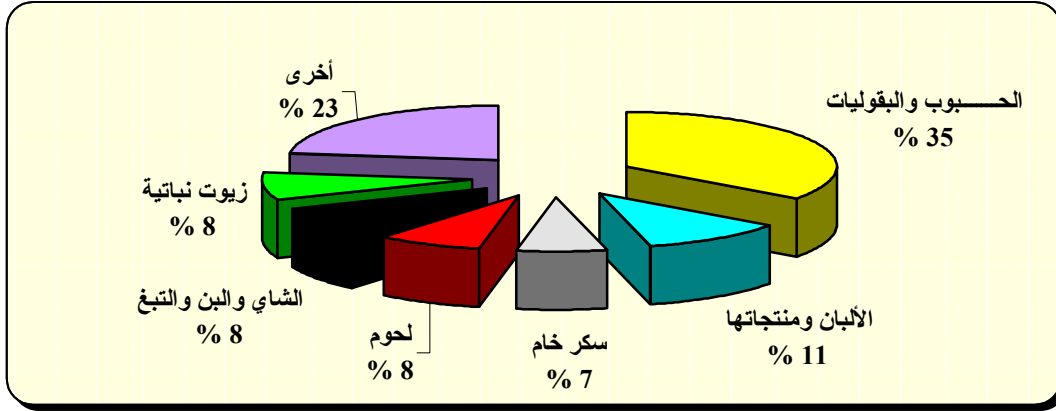
شكل (3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية
1992 - 1999



الواردات من السلع الغذائية الرئيسية

بلغت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 1999 حوالي 19.4 مليار دولار، أي بانخفاض قدره حوالي 4.4 في المائة، من حيث القيمة وارتفاع حوالي 8.4 في المائة من حيث الكمية، بالمقارنة مع العام السابق. وتمثل مجموعة الحبوب والدقيق المكوّن الأكبر من الواردات الغذائية إذ بلغت حصتها 32 في المائة في عام 1999 بقيمة بلغت حوالي 6.2 مليار دولار، وتليها من حيث الأهمية مجموعة الألبان بنسبة 11.1 في المائة، وتأتي مجموعتي الزيوت النباتية والسكر في المرتبتين الثالثة والرابعة بنسب بلغت حوالي 8.2 في المائة و7.2 في المائة على الترتيب، جدول (3)، شكل (4)، وملحق (7/3).

شكل (4) : هيكل الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية
1999



جدول رقم (3)
نسبة التغير في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية
1998-1999

(نسبة مئوية)					
السلعة	الكمية	القيمة	السلعة	الكمية	القيمة
الحبوب	12.7	1.5-	أبقار	29.5	16.6
سكر خام	6.9	5.3-	أغنام	5.0-	5.7
بقوليات	36.2	35.7	لحوم	5.6-	3.9-
بذور زيتية	3.0-	9.8-	ألبان	5.8-	10.2-
زيوت نباتية	4.8	18.0-	بيض	1.6	3.9
الفواكه	1.5	6.1-			

المصدر: الملحق (7/3).

الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية

تنتشر الأسماك والفواكه والخضار والزيوت النباتية، والحبوب والدقيق قائمة الصادرات الغذائية الرئيسية للدول العربية، إذ بلغت حصتها حوالي 4.4 مليار دولار، أي نحو 80 في المائة من إجمالي قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية.

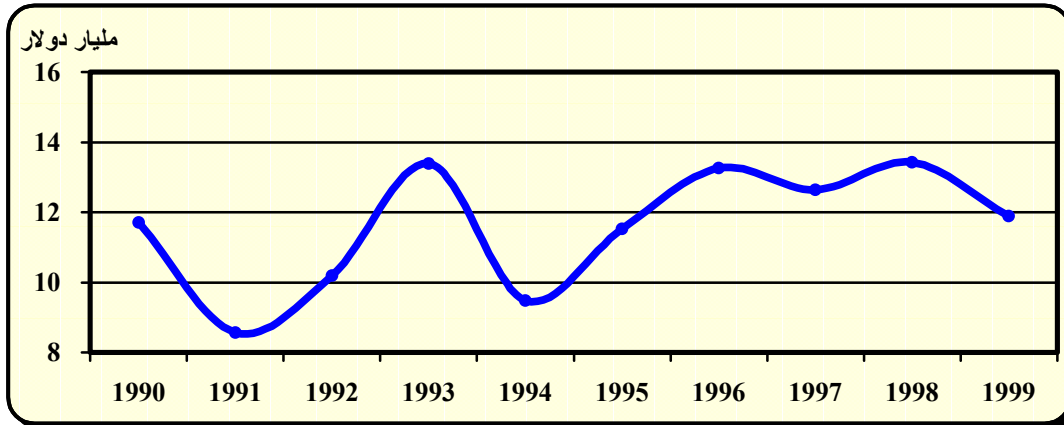
وبلغت صادرات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية عام 1999 حوالي 5.1 مليار دولار بارتفاع قدره حوالي 19.9 في المائة من حيث الكمية، و14.1 في المائة من حيث القيمة، وقد ارتفعت الصادرات العربية من الحبوب في ذات العام بنسبة 4.5 في المائة من حيث الكمية، وانخفضت بنسبة 4.2 في المائة من حيث القيمة مقارنة مع العام السابق.

وسجلت صادرات بعض المجموعات السلعية خلال عام 1999 بالمقارنة مع عام 1998 نتائج مختلفة. إذ سجلت الصادرات من الحبوب والدقيق زيادة في الكمية بنسبة 5 في المائة، ولكن بانخفاض في القيمة بنسبة 4 في المائة، واللحم زادت في القيمة والكمية بنسبة بلغت 4 في المائة، والبقوليات بزيادة نسبتها 47 في المائة في الكمية و21 في المائة في القيمة، والفواكه زادت في الكمية بنسبة 71 في المائة، وفي القيمة بنسبة 41 في المائة. وزادت الخضراوات في الكمية بنسبة 8 في المائة وفي القيمة بنسبة 10 في المائة، أما الزيادة في كمية الأسماك فكانت بنسبة 40 في المائة وفي القيمة بنسبة 20 في المائة، وزادت كمية السكر الخام بنسبة 60 في المائة وقيمتها بنسبة 95 في المائة، شكل رقم (3) و(5)، ملحق (7/3) وملحق (8/3).

الفجوة الغذائية

تقدر قيمة الفجوة الغذائية عام 1999 لأهم السلع الغذائية بنحو 12 مليار دولار أي بانخفاض قدره 11.5 في المائة مقارنة بعام 1998، ملحق (9/3) والشكل (5). وتتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من عام إلى آخر بسبب التغير في الإنتاج النباتي والحيواني وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. وهناك عجز في معظم السلع الغذائية في الوطن العربي عدا الأسماك والخضار والفواكه. وتمثل الحبوب المكون الأكبر لهذه الفجوة، لأن نسبة الاكتفاء الذاتي منها تبلغ حوالي 50 في المائة فقط. وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الألبان حوالي 72.5 في المائة، واللحم حوالي 84.3 في المائة، والسكر حوالي 34 في المائة.

شكل (5): تطور الفجوة الغذائية في الدول العربية
1999 - 1990



السياسات الزراعية

تهدف السياسات الإنمائية في أغلبية الدول العربية إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي وأقصى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي، وزيادة العائد من الصادرات الزراعية، والتقليل من حدة الفقر في المجتمعات الريفية، وإدماج المرأة في التنمية الزراعية، إضافة إلى المحافظة على البيئة بصيانتها والعمل على استدامة الإنتاج الزراعي المرشد بيئياً. كما تهدف البرامج والمشروعات الزراعية في ضوء هذه السياسات إلى زيادة استغلال الموارد المتاحة بمختلف الوسائل وتعمل بعض الدول العربية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي على تحرير أسعار السلع الزراعية وتحرير الاستيراد والتصدير وإعطاء دور أكبر لقوى السوق. كما تم فعلاً في مصر والأردن والمغرب والسودان وموريتانيا والجزائر وتونس، حيث تخلت الدولة فيها عن دورها المباشر في الإنتاج والتسويق، وتم تحرير معظم أسعار المنتجات ومستلزماتها واقتصر دور الدولة على وضع الخطط ورسم السياسات التشجيعية والتنظيمية إضافة إلى تنفيذ مشاريع البنية الأساسية اللازمة في المناطق الزراعية.

ولقد اتبعت الدول العربية الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية الملائمة للظروف السائدة، وعملت على تطبيق سياسات التوسع الأفقي والرأسي والتكثيف المحصولي لزيادة الإنتاج الزراعي حسب المتاح لديها من الموارد المائية والأرضية، وقد ارتكزت سياسات التوسع الرأسي في استخدام تقانات ومدخلات الإنتاج الحديثة، والزراعة المحمية، واستخدام الأصناف المحسنة وعالية الإنتاج من البذور.

كما اهتمت بعض الدول العربية في إطار برامج الإصلاح المؤسسي التي تطبقها بالقطاع الزراعي وتنميته، حيث عملت على إعادة تنظيم إدارات الشؤون الزراعية، ووزارات الزراعة وجعلها أكثر تخصصاً، كما تم في عدد من الدول العربية إنشاء مجالس عليا للتنمية الاقتصادية، من أولوياتها الاهتمام بالتنمية الزراعية، وإعادة تنظيم الهياكل المؤسسية ومراجعة السياسات الزراعية السابقة، وكذلك الاهتمام بنظم المعلومات، وتقويم أداء مؤسسات القطاع العام، وإيجاد الحلول لتباعد إجراءات التخصيص، وانعكاساتها على محدودي الدخل والفقراء، إضافة إلى الاهتمام بتوفير الحبوب للمواطنين، كما حصل في السودان حيث تم إنشاء مؤسسة للمخزون الإستراتيجي للحبوب للعمل على استقرار الإنتاج الزراعي وتنظيم أسواقه.

مكافحة الفقر

عملت الدول العربية على انتهاج سياسات وتنفيذ مشاريع من شأنها مكافحة الفقر بين المزارعين وسكان الريف. وتمثل ذلك في استصلاح الأراضي واستغلال المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة إلى جانب استصلاح بعض الأراضي الوعرة أو غير الصالحة للاستخدام الزراعي بهدف زيادة الإنتاج الزراعي. ففي مصر هناك مشروع قومي يستهدف إضافة حوالي 630 ألف هكتار على مدى خمس سنوات في سيناء وشمال مطروح، والساحل الشمالي الغربي وجنوب الوادي، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة في برامج التوسع الأفقي، وتمليك مساحات من الأراضي المستصلحة

سنوياً إلى الشباب الخريجين والباقي لصغار المزارعين. وفي سورية تم استصلاح حوالي 262 ألف هكتار من خلال مشروع التشجير المثمر وبمعدل 14 ألف هكتار سنوياً، وفي الجزائر زرعت الأراضي المتروكة والمعرضة للجفاف بأشجار الفاكهة والعنب والشمندر السكري والمحاصيل الزيتية والعلفية والبقوليات في مساحة تبلغ حوالي 740 ألف هكتار من أصل 3 مليون هكتار في السنة، وفي السعودية ركزت السياسات الزراعية على التوسع الرأسي بتقنين توزيع الأراضي، باستثناء المناطق التي يؤثر فيها هذا التوسع على موارد المياه المتجددة. ويتم ذلك في عدد من الدول العربية إما بتوزيع أو إعادة توزيع الأراضي الصالحة للزراعة أو المستصلحة، وتوفير الإمكانيات لاستغلال هذه الأراضي.

فقر الريف وسبل مكافحته

في الوقت الذي يعاني فيه خمس سكان العالم من الفقر، فإن 63 في المائة من فقراء العالم يتركزون في الريف، وينطبق ذلك على الفقراء في الدول العربية إذ يتركز معظمهم في القرى والمناطق النائية. ويعاني فقراء الريف أكثر من فقراء الحضر قياساً بمستويات الاستهلاك والانتفاع من الخدمات الأساسية للتعليم والصحة والسكن ومياه الشرب والمواصلات. ومن بين فقراء الريف، يعاني المعمدون العاطلون والعمال الأجراء الذين لا يملكون أراضٍ أو أصول إنتاجية أكثر من غيرهم من فقراء الريف كصغار الملاك والمستأجرين. ومن العوامل التي تسهم في نشوء حالة الفقر أو زيادتها الحروب والصراعات الداخلية كما هو الحال في بعض الدول العربية، والكوارث الطبيعية بالنظر لضعف قدرة الفقراء على تلقي الصدمات، وارتفاع معدل النمو السكاني، وعدم عدالة توزيع استثمارات التنمية.

وللهروب من حالة الفقر قد يلجأ فقراء الريف العربي إلى الهجرة الدائمة أو المؤقتة إلى المدن أو البلدان العربية المجاورة لكسب العيش. ولمكافحة الفقر في الريف العربي فإنه من الضروري أن تشمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية على أساليب دقيقة ومنظمة لتحديد واستهداف الفقراء والمناطق الفقيرة، مع تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج تعمل بالتوازي على التخفيف من حالة الفقر وذلك من خلال تنفيذ مشاريع التنمية الريفية، ومشاريع البنية الأساسية والخدمات الضرورية في مناطق الفقراء مع الاستفادة من تشغيل العمالة المحلية في هذه المشروعات، وكذلك إيجاد برامج توفر الائتمان الميسر الذي يسهل حصول الفقراء على وسائل الإنتاج، وتوزيع الأراضي المستصلحة، وضمان الحد الأدنى من الغذاء، وبمعنى آخر ضمان نمو اقتصادي مستقر ومستديم وعادل اجتماعياً في المناطق الفقيرة.

وفي مجال التسليف الزراعي تعتمد معظم الدول العربية على قيام مصارف متخصصة تابعة للقطاع العام تقوم بتمويل النشاط الزراعي الموسمي والإستثماري البسيط، وتقديم القروض المدعومة في بعض الحالات لتسهيل إنسياب المدخلات الزراعية وتسويق المحاصيل الزراعية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم التمويل في القطاع الزراعي يتم في القطاعات الأقل مخاطرة كالقطاع المروي، وفي المناطق مضمونة الأمطار، وأما في المناطق الأكثر عرضة للجفاف، يتم الاعتماد فيها بالكامل على التمويل الذاتي. ففي مصر تم تقليص دور البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي مقابل تحديث القطاع

المصرفي الريفي، وأدخلت عليه إصلاحات مؤسسية وحولت مؤسساته إلى مؤسسات قابضة وشركات لإستصلاح الأراضي، وتم إعطاؤها المرونة الكافية لممارسة صلاحياتها في ظل آليات السوق.

وقد قدمت مؤسسات التمويل العربية خطوط ائتمان لتعزيز قدرات بنوك التسليف الزراعي لتوفير تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة لصغار المزارعين، وفي هذا الصدد تم التركيز على إقراض المشاريع الصغيرة المنتجة بما في ذلك المشاريع التي تديرها المرأة لرفع مستواها الاقتصادي والمعيشي. وقد اعترضت عمليات الإقراض الزراعي عدة معوقات، منها: عدم وجود مستندات لملكية الأراضي، وتعذر تقديم الضمانات المطلوبة، والخسائر الكبيرة التي تنتج عن الجفاف من حين لآخر، والنقص في الموارد المالية لمؤسسات الإقراض، وغياب المتابعة الميدانية من قبل تلك المؤسسات، إضافة إلى ضعف نسب تحصيل القروض الممنوحة. وتحاول المؤسسات الإقراضية حل بعض هذه المعوقات بتسهيل إجراءات منح القروض وإيجاد بدائل ملائمة للضمانات العينية وتوسيع مجال الإقراض. ومن مزايا التسليف الزراعي تركيزه على تطوير الزراعة والصيد والصناعات الزراعية، وتنمية المناطق الريفية، مع تخفيف العبء على ميزانية الدولة، وتشجيع الإدخار في المناطق الريفية، وتوجيه إستثمارات الأفراد لأنشطة إنتاجية في القطاع الزراعي.

وقامت بعض الدول العربية في إطار مكافحة الفقر وبخاصة في الريف، بتنفيذ برامج التنمية الريفية المندمجة في المجتمعات الريفية، بهدف زيادة الدخل في هذه المجتمعات، وتوفير الخدمات الأساسية التعليمية والصحية والمحافظة على البيئة. وتتكامل في هذه البرامج عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وإيمانية وزراعية من أجل بناء مجتمعات ريفية وزراعية مستقرة ومنتجة ومكتفية ولها مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي الكلي للدولة.

أهم مشاكل تنمية القطاع الزراعي

تعتبر قضية تأمين المياه اللازمة لاستدامة التنمية الزراعية في الدول العربية بما يوفر احتياجات السكان من الغذاء من أهم التحديات التي تواجه الزراعة العربية، لأن الموارد المائية المتاحة لا تسمح بمواكبة الطلب المتنامي على تلك الاحتياجات. ويبين هذا الارتباط الوثيق مقدار العلاقة بين الأمن المائي والغذائي، فهما وجهان لعملة واحدة، وهو ما تضمنه إعلان القاهرة لمبادئ التعاون العربي السابق ذكره، باستخدام وتنمية وحماية الموارد المائية، لضمان وتواصل الأمن الغذائي العربي.

ويعني هذا أنه من الصعب مضاعفة مستويات إنتاج الغذاء في الدول العربية، وتحسين أوضاع الأمن الغذائي فيها بعيداً عن التصدي لأزمة المياه، ورفع كفاءة استخدامها في الزراعة، ويتطلب هذا اتخاذ خطوات فاعلة على مختلف الأصعدة المؤسسية والتشريعية، لوضع سياسات وبرامج ناجعة للموارد المائية، تستهدف توفير ما يلزم منها ليساعد على زيادة الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً في المدى الطويل.

ومن بين مشاكل تنمية القطاع الزراعي ضعف المستوى الفني للعمالة الزراعية، وهجرة بعضها إلى المدن أو الدول الأخرى بسبب ضعف الأجور وقلة الخدمات الأساسية في الريف مما يسبب خللاً في عرض العمالة الزراعية والطلب عليها وهو ما يؤثر على كلفة الإنتاج.

ويشكل ضعف إمكانات التسويق ونقص الخدمات التسويقية، بما في ذلك نقص وسائل تصنيف وتعبئة ونقل وتخزين المنتجات الزراعية أحد أهم مشاكل القطاع الزراعي. أما فيما يتصل بمستلزمات الإنتاج، فيقل استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والفطرية والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية، بالإضافة إلى ضعف أو غياب الإرشاد الفني للمزارعين، ويضاف إلى ذلك انخفاض معدل استخدام الآلات الزراعية وضعف صيانتها مقارنة مع باقي دول العالم.

التقانة الحيوية

أهمية التقانة الحيوية

تعتبر التقانات الحيوية عنوان المرحلة التالية في تطور الإنتاج والإنتاجية الزراعية، بعد ما تحقق للإنتاج الزراعي ونمو الإنتاجية الزراعية من تقدم هائل بفضل استخدام الآلة والأسمدة والمبيدات الكيماوية. وما زال العالم في حاجة للغذاء والمنتجات الزراعية مع ازدياد السكان وبقاء الموارد على طبيعتها. ويتمثل التحدي الأكبر أمام دول العالم اليوم في تطبيق واستخدام التقانات الحيوية لزيادة إنتاج الغذاء وتحسين نوعية المنتجات بطريقة مستدامة ومتوافقة بيئياً. وتعرف التقانات الحيوية بأنها أي أسلوب تقني يستخدم كائناً حياً أو مواد مستمدة من الكائنات الحية لإنتاج أو تطوير (تحسين) منتجات نباتية أو حيوانية، أو إنتاج كائنات دقيقة لاستخدامات معينة. وتستخدم التقانات الحيوية في تشخيص الأمراض، وفي الطب والعلاج وإنتاج الأدوية واللقاحات والصناعة، وفي مواجهة وعلاج بعض المخاطر والأضرار البيئية. ومن الطرق الأكثر استخداماً في هذا المجال بهدف زيادة الإنتاج زراعة الأنسجة، والأسمدة والمخصبات الحيوية، ومواد وأساليب مكافحة الحيووية، والطفرات الاصطناعية ونقل الجينات والهندسة الوراثية، ومن خلال هذه الطرق يمكن أيضاً تحسين نوعية ومواصفات الإنتاج لضمان خلوها من الملوثات ومصادر الضرر الصحي والبيئي.

واقع التقانة الحيوية

ما زالت الدول العربية كغيرها من الدول النامية في بداية الطريق في مجال تطبيق التقانات الحيوية في الزراعة، كما أن جهود البحث والتطوير التي تقوم بها في هذا المجال، ما تزال متواضعة، ولا تساهم في حل مشاكل الإنتاج ورفع النوعية للحاصلات الزراعية النباتية والحيوانية، بسبب قصور الإمكانيات البحثية، واحتياج هذه التقانات إلى مستويات مرتفعة من الموارد المحلية والخبرات والتجهيزات الفنية، وخضوع الكثير من البحوث الهامة وتطبيقاتها في هذا المجال لسيطرة الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات، وهو ما يزيد من تكلفة وإمكانية الحصول على هذه التقانات، وتطبيقاتها في الدول

العربية للأغراض الزراعية، حيث تخضع لقوانين حماية الملكية الفكرية. إضافة إلى معوقات أخرى تتمثل في عدم التنسيق والترابط بين مراكز البحوث العربية وأنشطتها، وضآلة مساهمة القطاع الخاص في هذه الأبحاث، ونقص الكوادر المؤهلة للقيام بالأبحاث عموماً والتطبيقية منها بشكل خاص، وقلة الموارد المخصصة لهذه الأبحاث من الحكومات، وضعف التجهيزات العلمية والفنية والمختبرات المتخصصة، وعدم توفر البيئة العلمية والمهنية التي تحافظ على العلماء والباحثين في هذا المجال.

ويتمثل أبرز استخدامات التقانات الحيوية في الدول العربية في بعض أساليب مكافحة الأمراض والآفات باستخدام طرق بيولوجية تتكامل مع استخدام المبيدات الكيماوية فيما يعرف بالمكافحة المتكاملة. وفي بعض الدول العربية يجري إنتاج شتلات النخيل والموز والفرولة باستخدام طرق الزراعة النسيجية في بعض مراكز الأبحاث (مثل الكويت) وبعض المزارع التجارية والتصديرية التابعة للشركات. وهناك مجموعات بحثية في هذا المجال في عدة دول عربية منها مصر والمغرب والعراق والأردن والكويت وسورية وتونس، ولكن جهودها لم تصل كلها إلى مستوى تطبيق نتائج الأبحاث.

وهناك فريق أبحاث في المركز الدولي لأبحاث المناطق القاحلة - إيكاردا - يهتم بتحسين عدة محاصيل من الحبوب والبقوليات في محاولة للحصول على أنواع مقاومة للحرارة والأمراض وبإنتاجية عالية، وقد مضى على عمله عدة أعوام. وقد ظهرت بعض النتائج لاستخدام بعض هذه التقانات مثل زيادة إنتاجية القمح في مصر والسعودية وسورية.

وحيث أن معظم الزيادة في الإنتاج الزراعي هي بسبب زيادة المساحة المحصولية فلا بد من التركيز على الزيادة والتوسع الرأسي للإنتاج، ويتحقق ذلك بدرجة كبيرة من استخدام مخرجات التقانة الحيوية لتكثيف الإنتاج وجودته، ولتحقيق الاكتفاء الذاتي المنشود من المحاصيل الزراعية، حيث مازالت مساهمة التوسع الرأسي محدودة ولم تتعد 15 في المائة من مجمل الإنتاج خلال السنوات العشر الماضية.

الآفاق المستقبلية للتقانة الحيوية الحديثة

دخلت منتجات التقانة الحيوية حيز الإنتاج التجاري منذ عام 1995، بنشر الإنتاج التجاري لبطاطس معدلة وراثياً في الولايات المتحدة الأمريكية لمقاومة الحشرات، وفي عام 1999 كانت المساحة المزروعة منها حوالي 69 مليون فدان، وتبع ذلك القطن وفول الصويا، ومع تنامي تحرير التجارة على المستوى العالمي، واتساع الحدود المفتوحة ما بين الدول فإنه من الطبيعي أن يصل جزء من هذه السلع إلى المستهلكين في الدول العربية بشكل أو بآخر، وتثير هذه المنتجات المحورة خلافاً كبيراً بين المؤيدين والمعارضين بسبب إيجابياتها الهائلة ومخاطرها الكبيرة الراهنة أو الكامنة.

ومن فوائد التقانات الحيوية الحصول على سلالات وتقاوي فائقة الإنتاجية تحقق وفرة في الإنتاج الزراعي، وإنتاج نباتات تتحمل الجفاف والملوحة وبالتالي الاقتصاد في مياه الري، وإنتاج نباتات بقيم غذائية أعلى، ونباتات غير بقولية يمكنها تثبيت النيتروجين الجوي، وغيرها من العمليات الحيوية والمجالات المفيدة. ولكن المنتجات المعدلة وبخاصة في المواد

الغذائية لها مخاطر صحية وبيئية يمتد مفعولها لعشرات السنين، كما تمتد قدرتها على التكاثر من اقتحام منظومات إيكولوجية أخرى، وربما القضاء على بعض الكائنات الحية الطبيعية. وتلجأ الشركات إلى تعميم تقانة البذور العقيمة لتضمن اعتماد المزارعين على بذورها في كل مرة يريدون زراعة ذلك المحصول، دون أن يعتمد على إنتاجه من البذور للمحصول الذي سبق لهم زراعته، وهذه التقنية تعتمد على قتل أجنة البذور. وفي حالة بعض الأسماك المحورة لتحسين نموها وزيادة خصوبتها، تبين أنها تغير التركيب الوراثية للكائنات الحية غير المحورة وبصورة لا رجعة فيها. ولا بد من توافر السلامة الإحيائية لضمان الحصول على معظم إيجابيات استخدام هذه التقانة الحيوية، ولا بد أيضاً من التعرف على هذه المنتجات وتمييزها قبل السماح باستخدامها. وقد وقعت العديد من الدول على بروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية في عام 1999، لضمان المحافظة على التنوع البيولوجي وضمان السلامة عند نقل وتداول الكائنات الحية المعدلة وراثياً الناتجة عن هذه التقانات الحديثة.

الآفاق المستقبلية

توقعات نمو القطاع الزراعي

من المتوقع أن لا يتجاوز نمو القطاع الزراعي في العقد الحالي المعدل المحقق في عقد التسعينات، ما لم تتم المعالجة الجذرية لمعظم معوقات تطوير القطاع ومنها تواضع المستويات التقنية وسيادة الأنماط الزراعية التقليدية والمزارع المفتتة والفقيرة، وضعف الاستثمارات الموجهة لتنمية القطاع والأنشطة والخدمات والمرافق الأساسية المرتبطة به، وضعف الموارد والإمكانات البحثية ومحدودية دور البحوث الزراعية في تقدم الزراعة العربية. يضاف إلى ذلك ندرة المياه، وضعف البنيات المؤسسية والأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحيازة وصيانة الموارد وتنظيم الإنتاج والأسواق. وتأثرت الزراعة العربية في حقبة التسعينات ببعض الأحداث الداخلية والحصار الاقتصادي في عدد من الدول العربية. وقد أفرزت العولمة وتحرير التجارة الدولية أوضاعاً من عدم التكافؤ في توزيع المنافع والأعباء فيما بين الدول المتقدمة والنامية التي تمر بمرحلة انتقالية وتواجه منافسة غير عادلة وفق أسباب متعلقة بالموصفات والسلامة الصحية والاعتبارات البيئية.

التأثيرات المحتملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية

من المتوقع أن تتأثر أوضاع الزراعة العربية بشكل مباشر عند اكتمال تنفيذ اتفاقيات دورة أوروغواي في عام 2005، وخاصة من الجوانب المتصلة بإدخال الزراعة في عملية تحرير التجارة، وتلك المتصلة بتدابير الصحة النباتية، وحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى أمور أخرى تتصل بقواعد المنشأ، والفحص قبل الشحن.

ومن الطبيعي أن تختلف الدول العربية فيما بينها بدرجة تأثرها بتطبيق هذه الاتفاقيات تبعاً لهيكل صادراتها ووارداتها. ومن المتوقع أن تستفيد الدول العربية التي تعتمد على الصادرات الزراعية من تحرير أسواق البلاد المتقدمة المستوردة

للسلع الزراعية نتيجة تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية، وفتح الأسواق أمام صادرات البلاد النامية. كذلك سوف تستفيد الدول العربية من ضبط قواعد السلوك فيما بينها، ومن وضع قواعد محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية اعتماداً على القواعد العامة الواردة في الاتفاقيات الدولية. وفي المقابل سوف تواجه بعض الصادرات الزراعية منافسة أشد، كما أنه من المتوقع أن تتعرض الدول العربية التي تستورد المواد الغذائية على نطاق كبير لبعض الآثار السلبية الناجمة عن احتمال ارتفاع أسعار تلك المواد من جراء تخفيض الدعم الذي كانت تتمتع به بعض المنتجات الزراعية في الدول الصناعية، مما يؤدي إلى زيادة في قيمة وارداتها الزراعية، وتدهور معدلات التبادل التجاري الخاصة بها، علماً بأن اتفاقيات اورجواي تنص على حق البلاد النامية المستوردة لمواد غذائية في التعويض إذا ما ارتفعت أسعار تلك المواد بسبب تخفيض الدعم في الدول الصناعية.

ويلاحظ في ضوء هذه الاعتبارات بأن الفوائد التي من المحتمل أن تجنيها الدول العربية من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية أكثر من مما قد يترتب على عدم انضمامها من آثار سلبية. ويشجع ذلك الدول العربية، مع اعتبارات أخرى، على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، التي انضم إليها حتى الآن عشر دول عربية هي: الأردن، والبحرين، وجيبوتي، ومصر، والكويت، وقطر، والإمارات، وتونس، والمغرب، وموريتانيا. كما تعتبر كل من السعودية، وسلطنة عُمان، والجزائر والسودان في مراحل التفاوض للانتقال إلى العضوية العاملة. ويتوقع أن تواصل معظم الدول العربية الأخرى الانضمام إلى هذه المنظمة.

التكامل العربي

بالرغم من جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي امتدت لعدة عقود، إلا أنها مازالت محصورة في نطاق ضيق ومحدود لا يتناسب مع الموارد والإمكانات المتاحة من ناحية ومع الضرورات الموضوعية لمزيد من خطى التكامل من ناحية أخرى. وفي ظل التكتلات الدولية وتحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة الدولية، فإن أسواق الدول العربية قد تواجه منافسة شديدة ستؤثر على قدراتها في الإسراع بتنمية أنشطتها المحلية بما فيها القطاع الزراعي. وتستطيع الدول العربية مجتمعة أن تستفيد من الامتيازات التي يتيحها تحرير التجارة، في سعيها إلى تطوير التعاون مع العالم الخارجي، مما يعزز من موقفها التفاوضي على المستويات الدولية. وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال تسريع خطوات التكامل سواء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي من شأنها أن تضمن الاتساق بين النظم والسياسات التجارية في الدول العربية، أو بالمزيد من الانفتاح نحو بعضها البعض، مما يعود بالخير على القطاع الزراعي العربي أو من خلال تكثيف الجهود لتحرير انتقال رؤوس الأموال والخبرات العربية فيما بين الدول العربية، وإنشاء المشاريع المشتركة. إن ما تم في مجال تحرير التجارة من قيام الدول العربية بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على السلع الزراعية ذات المنشأ العربي في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما هو إلا خطوة يتعين أن تتبعها خطوات متعددة لتعميق التكامل الاقتصادي العربي.

ملحق (1/3) : الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية
(1990 و1998 و2000)

مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)				نصيب الفرد من الناتج الزراعي " دولار "				نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)	الناتج الزراعي "مليون دولار"				
2000	1999	1998	1990	2000	1999	1998	1990	2000 - 99	2000 - 90	2000	1999	1998	1990	
11.32	12.76	13.83	12.20	298	305	315	233	0.1-	3.3	80,272	80,343	80,974	58,265	مجموع الدول العربية
1.94	2.03	2.56	7.04	32	33	43	62	1.2-	5.4-	162	164	204	283	الأردن
2.89	3.31	3.64	1.66	615	620	620	217	4.9	13.1	1,911	1,821	1,722	560	الإمارات
0.74	0.86	0.92	0.84	85	86	89	61	3.3	4.5	59	57	57	38	البحرين
12.11	12.80	12.52	15.72	246	270	269	215	7.7-	1.8	2,354	2,549	2,511	1,978	تونس
8.27	10.56	11.12	11.31	145	169	179	246	12.3-	4.4-	4,451	5,076	5,268	7,001	الجزائر
0.72	0.71	0.72	2.36	6	6	6	16	4.5	8.9-	4	4	4	10	جيبوتي
5.39	6.44	7.04	6.41	424	431	438	336	1.5	3.4	9,339	9,197	9,052	6,713	السعودية
34.17	37.36	38.88	30.28	141	142	166	236	1.5	4.3-	4,386	4,320	4,889	6,787	السودان
25.59	24.35	29.98	28.09	294	257	311	259	17.6	2.1	4,803	4,084	4,809	3,903	سورية
32.14	32.74	33.31	19.80	1177	1203	1216	697	0.1	6.1	26,848	26,822	26,495	14,839	العراق
2.13	2.62	2.83	2.58	179	176	174	134	3.0	3.4	422	410	399	302	عمان
0.44	0.59	0.68	0.79	130	127	129	107	1.9	2.3	73	71	70	58	قطر
0.34	0.43	0.46	0.89	57	57	52	75	0.8-	2.3-	128	129	116	162	الكويت
7.81	7.81	7.80	8.36	342	342	341	65	0.0	18.5	1,288	1,288	1,262	235	لبنان
9.60	10.34	11.21	5.52	606	598	592	355	3.9	6.6	3,418	3,290	3,112	1,811	ليبيا
15.75	16.32	16.37	18.46	238	234	223	110	3.9	8.7	15,093	14,526	13,541	6,551	مصر
12.26	14.76	16.95	17.70	140	183	218	167	21.9-	1.2-	4,033	5,165	6,046	4,571	المغرب
19.45	20.69	21.03	25.87	73	77	83	109	2.9-	3.1-	192	198	206	264	موريتانيا
15.34	16.12	19.37	24.20	72	66	71	133	11.7	5.1-	1,309	1,172	1,211	2,199	اليمن

المصدر: الملاحق (3/2) و(4/2) و(7/2)، وأعداد سابقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ملحق (2/3) : الموارد الأرضية واستخداماتها في الوطن العربي
(1990-2000)

(ألف هكتار)

نسبة التغير % 2000-99	*2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
4.31	70,023	67,131	66,882	67,104	67,232	67,301	66,108	63,058	61,499	59,516	58,942	أولاً: المساحة الزراعية الكلية
1.74	7,082	6,961	6,737	6,580	6,797	6,492	6,232	5,947	5,999	5,964	5,632	1- الأراضي الزراعية المستديمة
4.61	62,941	60,170	60,145	60,524	60,435	60,809	59,876	57,111	55,500	53,552	53,310	2- الأراضي الزراعية الموسمية
0.75	33,255	33,009	34,400	32,970	34,555	35,265	35,603	31,329	34,998	36,398	35,037	أ- الزراعة المطرية
7.10	11,063	10,330	10,663	10,561	10,575	10,280	10,438	10,701	11,104	8,114	8,998	ب- الزراعة المروية
10.65	18,623	16,831	15,082	16,993	15,305	15,264	13,835	15,081	9,398	9,040	9,275	ج- الأراضي المتروكة (بور)
9.09	100,499	92,127	93,256	93,893	93,950	90,013	73,901	73,155	73,137	77,522	64,906	ثانياً: الغابات
2.75	350,395	341,005	337,530	346,147	364,910	358,522	429,661	428,771	374,179	378,599	324,135	ثالثاً: المراعي

* تقديرات أولية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2000.

ملحق (3/3) : تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية
(2000-1998)

نسبة التغير (2000-99) %			*2000			1999			1998			
الغلة	المساحة المحصولية	الإنتاج	الغلة	المساحة المحصولية	الإنتاج	الغلة	المساحة المحصولية	الإنتاج	الغلة	المساحة المحصولية	الإنتاج	
(كغم/هكتار)	(ألف هكتار)	(ألف طن)	(كغم/هكتار)	(ألف هكتار)	(ألف طن)	(كغم/هكتار)	(ألف هكتار)	(ألف طن)	(كغم/هكتار)	(ألف هكتار)	(ألف طن)	
1.7	9.5	11.4	1,467	30,302	44,468	1,443	27,665	39,919	1,428	32,334	46,181	الحبــــــــــــــــوب
3.7	5.8	9.7	1,801	10,613	19,112	1,736	10,034	17,420	1,829	11,804	21,589	(القمح)
0.2	0.6	0.8	7,578	824	6,244	7,565	819	6,196	7,254	666	4,831	(الأرز)
24.9	5.8-	17.7	793	6,450	5,118	636	6,845	4,350	713	7,684	5,477	(الشعير)
2.2	3.1	5.3	4,541	1,570	7,129	4,445	1,523	6,769	4,510	1,596	7,198	(الذرة الشامية)
5.3	29.5	36.3	600	10,584	6,351	570	8,176	4,658	648	10,383	6,732	(الذرة الرفيعة والدخن)
8.1	1.5	9.7	19,554	419	8,193	18,085	413	7,469	18,506	425	7,865	الدرنــــــــــــــــيات
5.3	4.5	10.1	19,579	394	7,714	18,586	377	7,007	18,789	374	7,027	(البطاطس)
12.7	2.9-	9.4	1,116	1,146	1,279	991	1,180	1,169	1,187	1,279	1,518	بقولــــــــــــــــيات
5.5	1.6	7.2	808	4,217	3,408	766	4,149	3,178	902	2,939	2,651	البــــــــــــــــذور الزيتية
7.7-	2.8	5.1-	18,318	2,199	40,282	19,837	2,140	42,451	17,254	2,109	36,388	الخضــــــــــــــــروات
...	...	8.2	27,125	25,061	27,043	الفواكــــــــــــــــه
5.7	5.2	11.2	2,471	809	1,999	2,338	769	1,798	2,368	812	1,923	الايــــــــــــــــلاف
2.6	5.3-	2.8-	81,175	359	29,142	79,137	379	29,993	78,295	349	27,325	المحاصيل السكرية
2.3	2.7-	0.4-	103,028	216	22,254	100,685	222	22,352	97,033	215	20,862	قصب السكر
1.0-	8.9-	9.9-	48,168	143	6,888	48,669	157	7,641	48,231	134	6,463	الشمــــــــــــــــندر

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2000.
* تقديرات أولية.

ملحق (4/3) : تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي
(1990 و1995-2000)

(ألف طن)

نسبة التغير السنوي نسبة التغير % 2000-99	نسبة التغير السنوي % 2000 - 95	* 2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
1.3	2.8	56,119	55,388	52,967	51,273	49,818	48,856	43,476	الأبقار والجاموس ⁽¹⁾
5.9	2.6	251,470	237,353	237,107	230,959	220,511	221,355	171,572	الأغنام والماعز ⁽¹⁾
1.5	0.3	12,179	12,003	11,904	11,864	12,040	12,019	12,059	الإبل ⁽¹⁾
2.1	3.8	5,569	5,454	5,224	5,030	4,716	4,626	3,862	اللحوم
6.3	4.4	3,607	3,392	3,445	3,223	3,030	2,908	2,279	(لحوم حمراء)
4.8-	2.7	1,962	2,062	1,779	1,807	1,686	1,718	1,583	(لحوم بيضاء)
4.1	5.0	20,262	19,466	18,918	17,784	16,697	15,907	12,572	الألبان
6.8-	0.9	881	945	892	830	803	841	871	البيض

(1) بالألف رأس.

* تقديرات أولية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2000.

ملحق (5/3) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية
(1990 و1995-2000)

الكمية : بالآلاف طن

نسبة التغير % 2000-99	* 2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
1.97	2,707.24	2,654.99	2,470.17	2,550.99	2,313.75	2,438.28	1,858.78	مجموع الدول العربية
3.75-	0.77	0.80	0.75	0.55	0.53	0.52	0.37	الأردن
2.78	120.87	117.60	114.74	114.36	107.00	105.90	95.12	الإمارات
4.17-	11.02	11.50	9.80	10.05	9.40	9.30	8.11	البحرين
4.20-	89.29	93.20	90.00	89.00	84.20	83.60	88.60	تونس
8.18	97.36	90.00	92.33	93.10	88.60	106.27	91.00	الجزائر
6.90-	0.27	0.29	0.29	0.37	0.30	0.38	0.40	جيبوتي
0.60-	57.55	57.90	55.03	53.93	50.67	48.40	46.43	السعودية
10.66	58.65	53.00	52.00	50.00	47.00	50.00	32.20	السودان
9.01	15.48	14.20	14.49	11.78	12.13	11.64	5.77	سورية
3.06	16.18	15.70	15.92	17.22	16.18	16.40	17.50	الصومال
78.53	33.92	19.00	32.00	37.00	35.00	33.00	18.62	العراق
4.51	115.17	110.20	106.20	118.90	121.60	139.90	118.60	عمان
22.41	3.55	2.90	2.72	4.00	2.99	1.06	1.00	فلسطين
0.23	4.41	4.40	5.42	5.03	4.74	4.27	5.70	قطر
22.15	7.94	6.50	6.30	6.40	8.28	8.70	4.50	الكويت
7.14	5.25	4.90	4.63	2.89	4.79	4.69	1.80	لبنان
9.08-	34.55	38.00	37.00	36.00	28.00	28.00	7.80	ليبيا
8.82-	591.69	648.90	545.59	457.04	431.64	407.14	338.00	مصر
4.88	795.06	758.10	708.48	783.20	625.20	852.05	576.57	المغرب
10.96	520.19	468.80	450.42	554.35	547.80	441.08	322.35	موريتانيا
7.93-	128.07	139.10	126.06	105.82	87.70	85.98	78.34	اليمن

* تقديرات أولية.

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2000.

ملحق (6/3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية
(1999-1995)

(مليون دولار)

نسبة النمو (%)	معدل النمو السنوي (%)	الواردات الزراعية					نسبة النمو (%)	معدل النمو السنوي (%)	الصادرات الزراعية					
		1999	1998	1997	1996	1995			1999	1998	1997	1996	1995	
12.8-	2.7	25,762	29,541	28,058	24,886	23,117	3.7-	3.9	6,536	6,785	7,525	6,267	5,600	مجموع الدول العربية
0.5	1.3	843	839	1,030	1,198	800	22.0-	8.7-	373	478	548	527	536	الأردن
8.4-	5.8	2,813	3,072	2,368	2,246	2,241	11.2-	3.7	658	741	713	682	570	الإمارات
4.2-	5.0	507	529	457	462	417	1.2-	4.1	80	81	52	56	68	البحرين
12.1-	4.0	1,323	1,505	1,480	1,039	1,129	19.6	15.4	1,380	1,154	1,179	758	779	تونس
15.1-	7.1-	2,686	3,163	3,106	3,021	3,602	43.8	2.9-	105	73	58	163	118	الجزائر
0.0	1.6	117	117	112	111	110	5.9	10.7	18	17	16	14	12	جيبوتي
1.4	3.5	5,263	5,188	5,067	5,280	4,595	5.8	10.4-	529	500	822	438	821	السعودية
21.5-	2.9	413	526	532	558	369	17.4-	2.8-	440	533	533	565	492	السودان
9.2	72.3	846	775	905	808	96	20.7-	38.3	647	816	936	742	177	سورية
16.1-	7.8-	52	62	69	73	72	80.0-	38.5-	5	25	20	28	35	الصومال
...	1,719	1,488	940	803	8	20	20	8	العراق
17.9-	12.4	788	960	836	523	494	16.6-	17.1	301	361	338	161	160	عمان
10.2-	5.4-	264	294	310	291	329	7.1-	6.5-	13	14	14	14	17	قطر
10.6-	2.1-	1,241	1,388	1,352	1,221	1,352	69.4	24.1	83	49	65	73	35	الكويت
17.4	17.2	1,550	1,320	1,511	934	821	18.6-	0.3-	83	102	129	98	84	لبنان
78.3-	19.4-	499	2,297	1,619	1,234	1,183	16.3	4.9	57	49	35	188	47	ليبيا
22.6	19.9	3,716	3,030	3,285	2,194	1,797	18.4	5.8	572	483	842	421	457	مصر
7.1-	3.8-	1,744	1,877	1,549	1,912	2,037	2.1-	1.9	945	965	843	1032	877	المغرب
158.1	18.3	333	129	136	181	170	20.7-	5.7-	195	246	250	244	247	موريتانيا
1.7	2.2	764	751	846	660	700	42.2-	3.5-	52	90	112	43	60	اليمن

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 1999.

- منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، بيانات الحاسب الآلي 2001.

ملحق (7/3) : صادرات وواردات الدول العربية بالكمية والقيمة من أهم السلع الغذائية والزراعية الرئيسية
(1998 و 1999)

الكمية : ألف طن

القيمة : مليون دولار امريكي

نسبة التغير (%) (1999-98)		الواردات الزراعية				نسبة التغير (%) (1999-98)		الصادرات الزراعية				
		1999		1998				1999		1998		
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
4.4-	8.4	19,372	64,815	20,265	59,812	14.1	19.9	5,117	7,393	4,484	6,166	الإجمالي
1.5-	12.7	6,205	41,279	6,302	36,620	4.2-	4.5	344	1,432	359	1,370	الحبوب والدقيق
37.5	13.8	231	504	168	443	43.4	34.1	119	495	83	369	البطاطس
5.3-	6.9	1,400	4,910	1,479	4,595	94.9	59.9	76	235	39	147	سكر خام
35.7	36.2	380	681	280	500	20.7	47.3	111	193	92	131	بقوليات
9.8-	3.0-	369	898	409	926	5.6-	40.5-	135	181	143	304	البذور الزيتية
18.0-	4.8	1,589	2,421	1,938	2,311	36.3	11.4	721	470	529	422	زيوت نباتية
10.4	9.6	767	1,820	695	1,661	10.2	7.6	617	1,217	560	1,131	خضار
6.1-	1.5	1,031	2,178	1,098	2,146	40.5	70.6	877	1,769	624	1,037	فاكهة
16.6	29.5	568	667	487	515	4.8-	6.4-	20	88	21	94	أبقار وجاموس (حبة) (1)
5.7	5.0-	684	13,117	647	13,801	9.1-	2.3-	239	4,427	263	4,532	أغنام وماعز (حبة) (1)
3.9-	5.6-	1,615	1,016	1,681	1,076	4.0	3.6	105	57	101	55	لحوم
5.4	8.6	1,007	566	955	521	27.6	23.3	74	37	58	30	(لحوم حمراء)
16.3-	18.9-	608	450	726	555	27.9-	20.0-	31	20	43	25	(لحوم دواجن)
10.2-	5.8-	2,159	7,822	2,404	8,308	3.8-	10.4	101	434	105	393	الألبان ومنتجاتها
3.9	1.6	106	65	102	64	17.4-	23.8-	19	16	23	21	البيض
7.6-	5.5	474	400	513	379	19.5	40.0	1,140	592	954	423	الأسماك
15.5-	4.5-	590	274	698	287	الشاي
8.2-	9.2	393	214	428	196	25.0-	25.0-	24	6	32	8	البن
18.7-	2.7-	521	145	641	149	13.6	11.1	25	10	22	9	التبغ
10.7	14.3	93	40	84	35	الكاكاو
6.6-	27.6	197	148	211	116	16.9-	17.3-	444	286	534	346	القطن الشعر

(1) بالآلاف رأس.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2000.

ملحق (8/3) : صادرات وواردات الدول العربية بالكمية والقيمة من الأسماك
(1995-1991 و1998 و1999)

الكمية : ألف طن
القيمة : مليون دولار

نسبة التغير (1999 -98)		الواردات						نسبة التغير (%) (1999 -98)		الصادرات						
		1999		1998		متوسط الفترة 1995-91				1999		1998		متوسط الفترة 1995-91		
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
7.97-	5.71	471.81	400.16	512.68	378.53	246.84	228.55	19.51	39.88	1139.64	591.62	953.58	422.96	1030.54	529.37	مجموع الدول العربية
25.48-	3.62-	19.89	12.78	26.69	13.26	18.64	11.27	الأردن
21.84-	21.87	36.09	18.89	29.62	15.50	29.67	14.02	95.97	209.90	14.58	9.70	7.44	3.13	24.39	18.68	الإمارات
2.84-	13.75-	5.47	2.51	5.63	2.91	4.84	2.40	60.30	15.68	14.01	6.86	8.74	5.93	4.30	3.28	البحرين
7.75-	21.21	16.90	9.43	18.32	7.78	4.54	4.51	15.04-	24.57-	126.09	12.74	148.41	16.89	81.78	13.15	تونس
38.86-	6.90	4.83	6.20	7.90	5.80	5.33	2.07	119.85	35.71-	2.88	0.90	1.31	1.40	3.19	0.75	الجزائر
5.21	0.00	1.01	0.46	0.96	0.46	0.68	0.51	9.09	7.14	0.60	0.15	0.55	0.14	0.30	0.08	جيبوتي
12.76	14.96	102.10	65.47	90.55	56.95	72.63	44.91	4.46	2.03	5.15	2.01	4.93	1.97	4.00	1.80	السعودية
57.14	52.63-	0.22	0.09	0.14	0.19	0.50	0.21	51.84-	5.45-	6.27	0.52	13.02	0.55	0.90	0.52	السودان
7.47	1.03-	49.94	5.74	46.47	5.80	6.87	3.51	50.00-	40.00-	0.05	0.03	0.10	0.05	0.05	0.06	سورية
...	6.16	3.60	18.09	5.76	17.04	5.56	11.31	4.13	الصومال
...	العراق
30.98	17.28	3.89	19.89	2.97	16.96	3.38	10.18	35.62	32.44	65.11	60.05	48.01	45.34	43.12	40.82	عمان
16.72	70.47-	3.84	0.75	3.29	2.54	2.47	1.72	قطر
16.81-	18.18-	14.60	5.58	17.55	6.82	13.14	4.40	80.44-	80.28-	1.43	0.14	7.31	0.71	2.48	0.24	الكويت
3.41	30.29	36.43	20.26	35.23	15.55	0.00	23.81	0.45	0.26	0.45	0.21	لبنان
51.09-	52.69-	37.04	5.99	75.73	12.66	10.44	4.35	10.74	9.26	3.61	0.59	3.26	0.54	1.47	0.30	ليبيا
9.62-	3.73	126.27	208.25	139.71	200.76	67.22	120.33	23.91-	33.90-	0.70	0.39	0.92	0.59	10.00	2.39	مصر
4.68	25.39	8.27	13.63	7.90	10.87	2.47	1.93	21.13	56.80	657.95	232.43	543.17	148.23	637.49	201.37	المغرب
6.25	5.26	0.85	0.40	0.80	0.38	0.66	0.32	51.98	42.66	203.69	241.69	134.02	169.42	198.29	238.40	موريتانيا
29.50	14.97	4.17	3.84	3.22	3.34	3.36	1.91	27.38	21.97-	18.98	17.40	14.90	22.30	7.47	3.40	اليمن

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2000.

ملحق (9/3) : الفجوة الغذائية العربية لأهم السلع الغذائية الرئيسية
(1990 و 1995-1999)

(مليون دولار)

نسبة التغير (%) 1999-1998	نسبة الإكتفاء الذاتي 1999	نسبة الإكتفاء الذاتي 1998	نسبة التغير (%) 1999-1998	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
			11.5-	11,888	13,432	12,643	13,260	11,524	11,700	الإجمالي
11.6-	50.1	56.7	1.4-	5,861	5,943	6,148	6,733	5,942	5,552	الحبوب والدقيق
4.8-	49.2	51.7	18.0-	2,625	3,201	2,853	3,842	2,870	2,383	(القمح)
33.0-	33.5	50.0	37.4	889	647	1,114	908	745	706	(الشعير)
5.9	77.2	72.9	2.5-	974	999	1,045	792	936	847	(الأرز)
24.0-	37.0	48.7	28.7	1,347	1,047	1,009	1,125	797	699	(الذرة الشامية)
0.9	99.9	99.0	31.8	112	85	57	45	87	22	البطاطس
1.7-	33.9	34.5	8.1-	1,323	1,440	1,644	1,636	1,190	1,911	سكر (مكرر)
12.2-	70.6	80.4	43.1	269	188	194	349	360	188	بقوليات
8.0	44.7	41.4	40.7-	1,002	1,690	928	1,350	1,554	1,128	زيوت وشحوم
0.0	98.6	98.6	11.1	150	135	201	268	120	203	جملة الخضر
2.4	98.4	96.1	67.6-	154	475	153	262	20	182	جملة الفاكهة
0.8	84.3	83.6	0.2-	1,577	1,580	1,538	1,462	978	1,192	لحوم
2.8	72.5	70.5	10.4-	2,058	2,298	2,050	1,972	2,082	2,036	اللبن السائل
0.0	96.3	96.3	23.1	48	39	36	40	81	86	البيض
5.9	107.8	101.8	51.0	666	441	306	857	890	436	الأسماك

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2000.